

الأمانة العامة لمجلس الإدارة

محضر اجتماع

الجمعية العامة غير العادية (الإجتماع الأول)

لشركة الاتصالات السعودية لعام ٢٠١٩م

١٩ شعبان ١٤٤٠هـ

٢٤ أبريل ٢٠١٩م

محضر اجتماع الجمعية العامة غير العادية (الاجتماع الأول) لشركة الاتصالات السعودية لعام ٢٠١٩م

المنعقد بتاريخ ١٩ شعبان ١٤٤٠هـ (الموافق ٢٤ أبريل ٢٠١٩م)

بناءً على الدعوة التي وجهها مجلس إدارة شركة الاتصالات السعودية (الشركة) يوم الاربعاء ٢٧/٧/١٤٤٠هـ (الموافق ٣/٤/٢٠١٩م) في موقع تداول، وصحيفة الرياض؛ لمساهمي الشركة لحضور اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة (الاجتماع الأول) بالمركز الرئيسي للشركة بالرياض (حي المرسلات) الساعة السابعة مساءً، انعقد اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة لعام ٢٠١٩م، في موعدها المحدد برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير/محمد بن خالد العبد الله الفيصل رئيس المجلس، وحضور الأعضاء وهم:

١. الدكتور/خالد بن حسين بياري.
٢. الأستاذ/ محمد بن طلال النحاس.
٣. الأستاذ/راشد بن إبراهيم شريف.
٤. الدكتور/ إبراهيم بن عبدالرحمن القاضي.
٥. الأستاذ/ أسامة ياسين الخياري.
٦. الأستاذ/ أحمد بن محمد العمران.

واعتذر عن عدم الحضور الأستاذ/ سانجاي كابور، الأستاذ/ روي تشسنيات، وذلك لارتباطهما مسبقاً، كما حضر الاجتماع مندوباً ديوان المراقبة العامة، الأستاذ/سعود بن محمد الضيفان، والأستاذ/مشهور بن فهد القثامي، ومندوب هيئة السوق المالية الأستاذه/ أمل إبراهيم الصغير، وحضر جانباً من الاجتماع مراجع حسابات الشركة لعام ٢٠١٨م مكتب أرنست ويونغ وشركاهم (EY).

وقد بدأ رئيس الجمعية الاجتماع بكلمة رحب فيها بالحاضرين، وأعلن اكتمال النصاب القانوني اللازم لانعقاد الجمعية وفقاً للمادة (٩٤) من نظام الشركات، والمادة (٣٢) من النظام الأساس للشركة، وذكر أن عدد المساهمين الحاضرين بلغ (٢٦) مساهماً يمثلون (١,٥٤٥,٧٧٤,٠٤٦) صوتاً بالأصالة والوكالة، وعدد المساهمين المصوتين عن بعد بلغ (١٨٧) مساهماً يمثلون (١٦٠,٧٨٩,٦٧٠) صوتاً من أصل أسهم الشركة البالغ عددها (٢,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ألفي مليون سهم أي بنسبة (٨٥,٣٣) %.

وبعد ذلك عُين الدكتور/ عمر بن عليان الأيداء سكرتيراً للجمعية، وتعيين الأستاذ/ محمد الشمري، والأستاذ/ فهد الزوير ليقوما بجمع بطاقات الأصوات وفرزها، ثم استعرض رئيس الجمعية جدول الأعمال، الذي كان على النحو التالي:

١. التصويت على تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٣١/١٢/٢٠١٨م.
٢. التصويت على تقرير مراجع حسابات الشركة للسنة المالية المنتهية في ٣١/١٢/٢٠١٨م.
٣. التصويت على القوائم المالية الموحدة للشركة للسنة المالية المنتهية في ٣١/١٢/٢٠١٨م.

٤. التصويت على تعيين مراجع الحسابات للشركة من بين المرشحين بناء على توصية لجنة المراجعة، وذلك لتقديم خدمات الزكاة والضريبة ولفحص ومراجعة وتدقيق القوائم المالية للربع الثاني والثالث والرابع والسنوي من العام المالي ٢٠١٩م، و للربع الأول والثاني والثالث والرابع والسنوي من العام المالي ٢٠٢٠م و الربع الأول لعام ٢٠٢١م وتحديد أتعابه.
٥. التصويت على اعتماد سياسة توزيع الأرباح للشركة لفترة السنوات الثلاث القادمة بداية من الربع الرابع من عام ٢٠١٨م.
٦. التصويت على توصية مجلس الإدارة بتوزيعات إضافية لمرة واحدة عن عام ٢٠١٨م بمبلغ مقداره ٤,٠٠٠ مليون ريال سعودي بواقع ٢ ريال سعودي عن كل سهم، وستكون أحقية توزيعات الأرباح للمساهمين المالكين للأسهم المسجلين لدى مركز إيداع الأوراق المالية بنهاية ثاني يوم تداول يلي يوم انعقاد الجمعية العامة للشركة، وسيعلن لاحقاً عن تاريخ التوزيع.
٧. التصويت على تعديل المادة رقم (١٦)، الفقرة (ب) من النظام الأساس للشركة، المتعلقة بالسندات والصكوك لتكون: "يجوز للشركة - بقرار من مجلس الإدارة- ووفقاً لنظام السوق المالية والأنظمة واللوائح الأخرى ذات العلاقة- إصدار أي نوع من أنواع أدوات الدين القابلة للتداول سواء بالعملة السعودية او غيرها، داخل المملكة العربية السعودية أو خارجها، كالسندات والصكوك، سواء أصدرت تلك الأدوات في الوقت نفسه أو من خلال سلسلة من الإصدارات أو من خلال برنامج أو أكثر يضعه مجلس إدارة الشركة من وقت إلى آخر، وكل ذلك في الأوقات وبالمبالغ ووفقاً للشروط التي يقرها مجلس إدارة الشركة، وله حق اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة في ذلك".
٨. التصويت على تعديل المادة رقم (٢٩)، الفقرة رقم (٢) من النظام الأساس للشركة، المتعلقة بالدعوة لانعقاد الجمعية العامة، لتكون المدة قبل ٢١ يوماً على الأقل.
٩. التصويت على تعديل المادة رقم (٤٠)، من النظام الأساس للشركة، المتعلقة بإيداع نسخ كافية من تقرير مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية في الشركة، في مركز الشركة الرئيس، تحت تصرف المساهمين، لتكون المدة قبل ٢١ يوماً على الأقل من موعد انعقاد الجمعية العامة.
١٠. التصويت على تعديل المادة رقم (٤٤)، الفقرة رقم (٢)، من النظام الأساس للشركة، المتعلقة بإيداع نسخ القوائم المالية للشركة وتقرير عن نشاطها ومركزها المالي عن السنة المنقضية، في مركز الشركة الرئيس، تحت تصرف المساهمين، لتكون المدة قبل ٢١ يوماً على الأقل من موعد انعقاد الجمعية العامة.
١١. التصويت على تعديل سياسة ترشيح أعضاء مجلس الإدارة ومكافآتهم، ومكافآت اللجان المنبثقة، ومكافآت الإدارة التنفيذية.
١٢. التصويت على تعديل لائحة عمل لجنة الترشيحات والمكافآت.

١٣. التصويت على تعديل لائحة عمل لجنة المراجعة، وعلى مهامها وضوابط عملها، ومكافآت أعضائها البالغة ١٥٠,٠٠٠ ريال سنوياً، لكل عضو، وبدل حضور مبلغ ٥,٠٠٠ ريال عن كل جلسة.

١٤. التصويت على المكافآت والتعويضات المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة نظير عضويتهم والمضمنة في تقرير مجلس الإدارة للفترة من ١ يناير ٢٠١٨م وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م.

١٥. التصويت على قيام الشركة بإنشاء برنامج صكوك دولية وطرح صكوك بموجبه بشكل مباشر أو عن طريق تأسيس منشأة ذات غرض خاص يتم إنشاؤها واستخدامها لإصدار صكوك أولية أو ثانوية في جزء أو عدة أجزاء أو مرحلة أو عدة مراحل، أو من خلال سلسلة من الإصدارات بموجب برنامج الصكوك هذا، بالدولار الأمريكي، بما لا يتجاوز مبلغاً قدره ٥,٠٠٠ مليون دولار أمريكي، لإجمالي قيمة إصدارات و أجزاء برنامج الصكوك المشار إليه أعلاه في أي وقت من الأوقات، وذلك بالمبالغ والتوقيت والمدد والشروط والتفاصيل الأخرى التي يوافق عليها مجلس الإدارة من حين لآخر، وللمجلس في سبيل ذلك اتخاذ جميع التصرفات والإجراءات اللازمة لتأسيس البرنامج وإصدار الصكوك بموجبه، ومنح المجلس حق تفويض أي أو كل من تلك الصلاحيات لأي شخص أو أشخاص آخرين وإعطاءهم حق تفويض الغير.

بعد ذلك استعرض رئيس الجمعية موجزاً لتقرير مجلس الإدارة السنوي لعام ٢٠١٨م، حيث أوضح أن الشركة حققت أهدافها المالية والاستراتيجية للعام ٢٠١٨م، وهذا الأداء المميز مما لا شك فيه هو ثمرة جهد جبار ومتكامل للشركة، ولعل الأرقام المالية للشركة كانت خير شاهد على هذا الأداء، إذ ارتفعت الإيرادات بنسبة (٢,٦٪) خلال عام ٢٠١٨م لتصل إلى (٥١,٩٦٣) مليون ريال، وبلغ إجمالي الربح (٣٠,٥٤٦) مليون ريال بارتفاع نسبته (٦,٩٪)، في حين بلغ الربح التشغيلي (١٢,٢٤٥) مليون ريال بارتفاع نسبته (١١,٦٪). كما ارتفع صافي الأرباح بنسبة (٧,٦٪) مقارنة بالعام الماضي، وإن هذه الأرقام تعكس أن الشركة ماضية في طريقها الصحيح لتحقيق استراتيجيتها الطموح للنمو في مسارات جديدة منها المدفوعات الرقمية والبيانات الضخمة والحوسبة السحابية والأمن السيبراني وإنترنت الأشياء والذكاء الاصطناعي، وذلك بالانسجام مع المتغيرات المتسارعة في صناعة الاتصالات وتقنية المعلومات، حيث دشنا خلال العام خدمة المدفوعات الرقمية STC PAY وافتتحنا مركزاً ضخماً للبيانات بمواصفات عالمية، إضافة إلى افتتاح أكاديمية STC لإعداد قادة بمهارات رقمية، إضافة لافتتاح أول متجر رقمي يعمل على مدار الساعة، وتقود الشركة اليوم دوراً محورياً لتمكين التحول الرقمي، وهو أحد الأهداف الرئيسية لرؤية المملكة ٢٠٣٠، وتقديم أفضل الخدمات المرتبطة بالتقنيات الحديثة، ولاسيما الجيل الخامس الذي نجحنا على مستوى المنطقة بإطلاق أول شبكة حية في المنطقة لـ 5G في مايو الماضي، كما أعلنت الشركة عن خطة طموح لنشر شبكة هذا الجيل الجديد، التي تعد الأكبر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. إضافة إلى التوسع في حجم ونطاق أعمال الشركة للنمو في الخدمات والتطبيقات والمنصات والبنية التحتية، واضعين بعين الاعتبار أن الابتكار والاستثمار هما عاملان رئيسان لتسريع

التحول الرقمي وذلك للوصول إلى أعلى مستوى، وتأكيداً على متانة المركز المالي للشركة واهتمامها بالتوزيعات النقدية لحملة أسهمها؛ فقد أقر مجلس إدارة الشركة سياسة توزيع الأرباح بدايةً من الربع الرابع من العام ٢٠١٨م الذي تلتزم فيه الشركة بتوزيع (١) ريال سعودي عن كل ربع سنة، وذلك لفترة ثلاث السنوات القادمة مع إمكانية دفع توزيعات نقدية إضافية بحيث تخضع هذه التوزيعات لموافقة مجلس الإدارة بعد تقييم الوضع المالي والتوقعات المستقبلية والمتطلبات الرأسمالية للشركة. إضافة لما سبق، فقد أوصى مجلس إدارة الشركة بتوزيع أرباح إضافية بواقع ريالين لكل سهم عن عام ٢٠١٨م.

وقدم رئيس الجمعية شكره، وشكر أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لمقام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان ابن عبدالعزيز، وولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان - حفظهما الله - على دعمهما لقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات بالمملكة، بصورة عامة وللشركة بصورة خاصة، كما قدم رئيس الجمعية شكره لمعالي وزير الاتصالات وتقنية المعلومات المهندس/ عبدالله بن عامر السواحة، ومعالي محافظ الاتصالات وتقنية المعلومات الدكتور/ عبدالعزيز بن سالم الرويس على دعمهما المتواصل للشركة ولقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات بأكمله، ودورهم المحوري لتحقيق أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠م نحو التحول الرقمي. كما قدم رئيس الجمعية شكره للحضور الكريم على حضوره، ولعملاء الشركة الكرام، وللموظفين والموظفات العاملين بهذا الكيان الشامخ.

ثم طلب رئيس الجمعية من مراجع حسابات الشركة إرنست ويونغ وشركاهم (EY) قراءة تقريرهم المتعلق بالقوائم المالية للشركة لعام ٢٠١٨م، حيث ذكر مراجع الحسابات (المراجع الخارجي) أنه تم مراجعة القوائم المالية الموحدة المرفقة للشركة - شركة مساهمة سعودية- (الشركة) والشركات التابعة لها (المجموعة) التي تشمل على قائمة المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م، وقائمة الربح أو الخساره الموحده وقائمة الدخل الشامل الموحدة وقائمة التدفقات النقدية الموحدة وقائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية الموحدة، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية الهامه، وأوضح أن القوائم المالية الموحدة المرفقة تظهر بعدل من جميع النواحي الجوهرية المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م، وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها في قسم مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية الموحدة في تقريرنا، إننا مستقلون عن المجموعة وفقاً لقواعد سلوك وآداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، كما أننا التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لتلك القواعد، باعتقادنا أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس لإبداء رأينا. إن الأمور الرئيسية للمراجعة هي تلك الأمور التي كانت، بحسب حكمنا المهني، لها الأهمية البالغة عند مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة للسنة الحالية، وقد

تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة ككل، وعند تكوين رأي المراجعة حولها، ولا نقدم رأياً منفصلاً في تلك الأمور، وعليه فقد أكد المراجع الخارجي أن القوائم المالية الموحدة ككل والمشار إليها أعلاه:

- تظهر بعدل من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٢٠١٨/١٢/٣١ م، ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً للمعايير المحاسبية المتعارف عليها في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.
- تتفق مع نظام الشركات والنظام الأساس للشركة فيما يتعلق بإعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها.

بعد ذلك فُتح المجال للأسئلة حول القوائم المالية، حيث طلب رئيس الجمعية من المساهمين طرح الأسئلة واستفسارات حول القوائم المالية، وأن تكون موجهة للمراجع الخارجي قبل خروجه من قاعة الاجتماع،

وتساءل أحد المساهمين عن المخاطر الاستثمارية المحتملة التي قد تواجه الشركة؟

وذكر المراجع الخارجي وجود إيضاح مفصل في التقرير السنوي حول المخاطر الاستثمارية المحتملة في القوائم المالية وفق السياسات المحاسبية المعتمدة، ويمكن الاطلاع عليه.

وتساءل أحد المساهمين حول المديونية الحكومية وتراكمها منذ سنوات، ودور الشركة في متابعة تحصيل مديونياتها؟ وأوضح المراجع الخارجي وجود مبالغ محصلة للمديونية الحكومية خلال عام ٢٠١٨ م، تم إيضاها في التقرير السنوي لعام ٢٠١٨ م.

وتساءل أحد المساهمين عن مدى تأثير القوائم المالية بعد تطبيق المعايير المحاسبية الجديدة في عام ٢٠١٩ م؟

وأوضح المراجع الخارجي وجود افصاح في التقري السنوي عن الآثار بعد تطبيق المعايير المحاسبية الجديدة، وأي تطبيق لهذا المعيار سيبدأ أثره من ٢٠١٩/١/١ م.

وشكر رئيس الجمعية مراجع حسابات الشركة الخارجي، وغادر قاعة الاجتماع.

ثم فتح رئيس الجمعية المجال للنقاش والأسئلة حول بنود جدول أعمال اجتماع الجمعية، وطلب من المساهمين طرح ما لديهم من أسئلة، فطرح مندوب ديوان المراقبة العامة عدداً من الأسئلة، التي كانت على النحو التالي:

س/١: بلغ رصيد ذمم (مدينون تجاريون) بتاريخ ٢٠١٨/١٢/٣١ مبلغاً وقدره (١٥,٥١٦,٩٧٣,٠٠٠) ريال، منه مبلغ (٦,٦١٤,٢٤٣,٠٠٠) ريال تأخر سداده لأكثر من سنة يمثل نسبة (٤٣%) من ذلك الرصيد. يطلب الديوان العمل على تنشيط عملية التحصيل واتخاذ الإجراءات النظامية تجاه العملاء المتوقفين عن السداد؟

س/٢: يتمثل المخزون بتاريخ ٢٠١٨/١٢/٣١ في بضاعة محتفظ بها لإعادة البيع بمبلغ (١,١٢٨,٤٥٤,٠٠٠) ريال، مقابل (٩٠٥,٥٩٣,٠٠٠) ريال في العام السابق بارتفاع نسبته (٢٥%)، وقد تم تكوين مخصص مخزون بطيء الحركة بمبلغ (٣٤٠,٩٩٨,٠٠٠) ريال بانخفاض بنسبه (١٩%) عن العام السابق، وقد تبين شطب مبلغ (١١٤,١٧٧,٠٠٠) ريال من ذلك

المخصص دون أن يتبين أسباب ذلك الشطب على الرغم من الارتفاع الكبير في المخزون، مما قد يؤدي إلى تقادمه ومن ثم انخفاض قيمته. يطلب الديوان إيضاح أسباب شطب المبلغ المشار إليه من مخصص المخزون بطيء الحركة على الرغم من زيادة المخزون؟

س/٣: تبين من البند رقم (٤) من الإيضاح رقم (١٩) من إيضاحات القوائم المالية الخاص بالشركات الزميلة والمشاريع المشتركة أنه تم استفاد كامل رصيد استثمار المجموعة في شركة (أوجيه تيلكيوم) المحدودة في ١/١/٢٠١٦م، وقد توقفت المجموعة عن الاعتراف بالخسائر الإضافية، وتواجه شركة (أوجيه تيلكيوم) حالياً صعوبات مالية لتسوية مستحقات القروض الحالية وقدرتها على الالتزام بالتعهدات المالية المتفق عليها مع المقرضين، وخلال عام ٢٠١٨م استكملت شركة أوجيه الإجراءات اللازمة لتصفية شركاتها التابعة الرئيسية وإعادة هيكلة استثماراتها في تركيا وجنوب أفريقيا لمقابلة الالتزامات مع المقرضين، علماً أنه من المتوقع البدء في إجراءات تصفية شركة (أوجيه تيلكيوم) المحدودة في المستقبل المنظور. يطلب الديوان موافاته بالنتائج المتوقعة من التصفية المشار إليها؟

س/٤: تبين من الإيضاح رقم (٤٤) من إيضاحات القوائم المالية لعام ٢٠١٨م الخاص بالأحداث اللاحقة أن مجلس الإدارة في اجتماعه المنعقد بتاريخ ١٠/١/٢٠١٩م وافق على شراء حصة إضافية مقدارها (٣٩٪) من شركة (فيرجن موبايل) السعودية بمبلغ (١٥١) مليون ريال على أن يتم استكمال الإجراءات القانونية والموافقة النظامية خلال عام ٢٠١٩م لترتفع بعدها حصة مجموعة الاتصالات السعودية في شركة فيرجن موبايل السعودية إلى (٤٩٪). يطلب الديوان إيضاح الدراسات والمريثيات التي بُني عليها في اتخاذ قرار شراء حصة إضافية لشركة فيرجن موبايل السعودية؟

س/٥: تبين من الإيضاح رقم (١٦) من إيضاحات القوائم المالية الخاص بالشركات التابعة أن مجلس الإدارة قرر في شهر نوفمبر ٢٠١٧م تصفية شركة (سفاير) ودمج أعمالها مع شركة الاتصالات السعودية ابتداءً من ١ يناير ٢٠١٨م ومن المتوقع استكمال الإجراءات القانونية لتصفية الشركة خلال عام ٢٠١٩م. يطلب الديوان إيضاح النتائج المترتبة على تصفية شركة سفاير؟

س/٦: تبين من الإيضاح رقم (٣٨) من إيضاحات القوائم المالية الخاص بصافي الخسائر الأخرى أن خسائر بيع استبعادات ممتلكات وآلات ومعدات بلغت (٢٩١.٤٣١.٠٠٠) ريال بزيادة نسبتها (١٧٪) عن العام السابق، يطلب الديوان إيضاح أسباب تلك الخسائر والإجراءات التي ستتخذها الشركة لتجنبها مستقبلاً؟

أوضحت الإدارة التنفيذية أنها طبقت سياسة متحفظة في تسجيل مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها آخذةً في الحسبان العوامل المستقبلية التي تؤثر في تحصيل الديون، وتبذل الشركة جهوداً كبيرة تبين جدية وحرص متابعة تحصيل مديونيات عملائها واتخاذ جميع الإجراءات النظامية ضد المتخلفين عن السداد، وتعمل الشركة بصفة دورية على تفعيل وتنشيط إجراءاتها وأنظمتها لتحصيل المديونيات المتأخرة مما أدى إلى تحسن ملموس ومستمر في تحصيل مديونيات الحسابات الختامية للشركة، ووصلت الشركة لتسوية مع الحكومة خلال عام

٢٠١٨م، بقيمة (١٢) مليار ريال سعودي، كما أن الشركة لا تسجل أي مخصصات ديون على المديونيات الحكومية ويتم تحصيلها بنسبة (١٠٠٪)، وتبذل الشركة خلال السنوات الماضية جهوداً مستمرة على جميع المستويات، مع وزارة المالية والجهات ذات العلاقة بالحكومة؛ لتسديد المديونيات المستحقة، ولا يزال العمل جارياً مع تلك الجهات، وتسعى الشركة حالياً لتحصيل مديونياتها، وذلك من خلال تنسيقها على أعلى مستوى مع الجهات المعنية؛ للوصول لاتفاق يتعلق بتسديد مديونياتها، وفيما يخص شركة أوجيه تيلكيوم فإن إجراءات التصفية في مراحلها النهائية، وذلك لعدم قدرة شركة أوجيه تيلكيوم على الوفاء بالتزاماتها المالية، حيث تزيد التزاماتها المالية على حجم أصولها بسبب حجم الديون القائمة على الشركة والمقومة غالبيتها بالدولار الأمريكي، مما يجعلها تواجه صعوبات مالية تشير إلى عدم قدرتها على الاستمرار، ولا تتوقع الشركة وجود أي أثر سلبي جوهري من التصفية المشار إليها.

وفيما يخص شراء حصة إضافية مقدارها (٣٩٪) من شركة فيرجن موبايل السعودية فإن الشركة أعدت دراسة جدوى اقتصادية، حول الموضوع وتستكمل الشركة حالياً الإجراءات القانونية والنظامية لشراء الحصة الإضافية. وفيما يخص شركة سفاير فإنه من المتوقع تصفية الشركة في عام ٢٠١٩م، كما هو موضح في التقرير السنوي لعام ٢٠١٨م، ولا تتوقع الشركة أي تأثير مالي في القوائم المالية في عام ٢٠١٩م. كما أوضحت الإدارة التنفيذية أن قطاع الاتصالات في هذه المرحلة يشهد تحولات متسارعة في صناعة الاتصالات وثورة المعلومات الرقمية، مما يتطلب تحديث وتطوير مستمر لأنظمة الشركة وأجهزتها لتتواءم مع المتطلبات المستقبلية، بما يتوافق مع استراتيجية الشركة في تحقيق التحول الرقمي، وبالتوازي مع دورها المحوري في رؤية المملكة ٢٠٣٠ كمكن للتحول الرقمي.

وتساءل أحد المساهمين عن سياسة توزيع الأرباح لفترة ثلاث السنوات القادمة، ومدى إمكانية زيادة توزيع الأرباح في ظل ماتشده الشركة من تطورات سريعة حققت خلالها عدة نجاحات؟

وأجاب رئيس الجمعية أن سياسة توزيع الأرباح وضعت بناءً على ثقة الشركة بالمستقبل، ويتم تقييم للوضع المالي والتوقعات المستقبلية والمتطلبات الرأسمالية بشكل دائم، ووفق خطة الشركة الاستراتيجية، كما أن شركات الاتصالات بشكل عام تواجه العديد من التحديات، وفي مواجهة هذه التحديات سواء من جانب المنافسين، أو من جانب العملاء، تجد الشركات نفسها في وضع يفرض عليها تكييف تقنياتها بسرعة وبمعدلات تكرار متزايدة، وتقديم خدمات مبتكرة، والإسراع في التحول الرقمي لمواكبة هذه التغييرات، ولهذا التحول دور كبير في خفض التكاليف وزيادة الإيرادات، وتحسين جودة خدمة العملاء.

وتساءل أحد المساهمين عن إلغاء لجنة الحوكمة والمخاطر والالتزام؟

وأوضح رئيس الجمعية أن مهام الحوكمة أضيفت إلى مهام واختصاصات لجنة الترشيحات والمكافآت، ومهام المخاطر والالتزام أضيفت إلى مهام واختصاصات لجنة المراجعة، وذلك حرصاً على أهمية تطبيق معايير

الحوكمة وإدارة المخاطر والالتزام في جميع نشاطات الشركة وعملياتها، وذلك لتحقيق أهداف عديدة، منها العمل على الحد من استخدام السلطة الإدارية في غير مصالح المساهمين وخدمة العملاء، وإدارة المخاطر ووضع الآليات والاستراتيجيات للتعامل معها وحوكمتها لتعزيز وتطوير ثقافة ومفهوم إدارة المخاطر، وللعمل بكفاءة وفاعلية بما يتوافق مع الظروف الحالية والمستجدة والطبيعة المتغيرة لصناعة الاتصالات المتغيرة، والالتزام بجميع الأنظمة واللوائح ذات العلاقة، ولتفعيل أداء ودور مجلس الإدارة، وتعزيز الرقابة الداخلية ومتابعة تنفيذ الاستراتيجيات والخطط بشكل عام، وأهمية الشفافية والإفصاح، لمواجهة التحديات؛ لتستمر الشركة بالريادة في خدمة عملائها، وتعظيم قيمة الشركة بما يحقق أهداف الملاك، والحفاظ على حقوق الموظفين والمساهمين.

وتساءل أحد المساهمين عن مدى استفادة واستعداد الشركة من تقنية الذكاء الصناعي وإنترنت الأشياء التي تدخل في كثير من مجالات الحياة، والأثر المالي الذي ستحققه الشركة من تلك التقنيات؟

أوضح الرئيس التنفيذي للشركة أن استراتيجية الشركة الجديدة تشمل النمو في عدة مسارات ومنها الاستثمار في تحليل البيانات والذكاء الاصطناعي ومن ذلك شراكتنا مع عدد من الجهات الحكومية والخاصة للمساعدة في تطوير ونمو أعمالهم وجعلها أكثر كفاءة من خلال تحليل البيانات فعلى سبيل المثال تحديد المواقع الأكثر كثافة وحركة سكانية وهي معلومات مهمة لتعزيز فرص نجاح المشاريع التجارية، إضافة إلى تحسين انسيابية الحركة في الطرق والمجمعات التجارية، ودور الشركة هو تمكين قطاعات الأعمال تسريع التحول من خلال منصات متخصصة في تحليل البيانات، الذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء.

وتساءل أحد المساهمين عن عدم بداية الأعمال التشغيلية لشركة عقالات؟

أوضح رئيس الجمعية أهمية وجود شركة عقالات لتملك واستثمار وإدارة العقار والمقاولات، وتقديم خدمات الاستشارات والاستيراد والتصدير لصالح الشركة، وبدأت شركة عقالات العمل حالياً بتنفيذ مشروع الرياض سمارت سكوير للأرض الواقعة جنوب مجمع المرسلات بالرياض، ويتوقع أن تبدأ شركة عقالات عملياتها التجارية بعد سنتين.

وتساءل أحد المساهمين عن دور الشركة في تمكين القيادات السعودية للعمل في الشركة؟

أوضح رئيس الجمعية أن الشركة تهدف إلى تمكين الكوادر الوطنية من التعيين على المناصب القيادية في الشركة، ورفع معدلات العودة، وزيادة الكفاءة السعودية فيها، كما أن جميع الترقيات لذوي الكفاءة من كبار التنفيذيين في الشركة التي تمت خلال عام ٢٠١٨م خُصصت لكبار التنفيذيين السعوديين.

وتُعين الشركة أحياناً قيادات أجنبية، وذلك لما يشهده قطاع الاتصالات من تطورات سريعة، ودخول الشركة إلى أسواق جديدة لمد نفوذها إلى الخارج والبحث عن الإسهامات الدولية لتظل قادرة على المنافسة، والذي بدوره يستوجب تعيين قيادات أجنبية من ذوي الخبرة والمعرفة، قد لا تمتلكها الشركة في الوقت الحالي، لتطوير هذه

المجالات والتقنيات الجديدة، وبنفس الوقت تستفيد الشركة في نقل هذه الخبرة والمعرفة إلى القيادات السعودية في الشركة.

وتساءل أحد المساهمين عن عقد الدوري السعودي ومدى استمرارية الشركة في الاستحواذ؟

أوضح رئيس الجمعية أن التوقيع السابق لعقد الاستحواذ على حقوق البث والرعاية للدوري السعودي مع الهيئة العامة للرياضة والاتحاد السعودي لكرة القدم وهيئة الدوري السعودي للمحترفين. وفق ظروف ومعطيات مختلفة عن الوضع الحالي، وحالياً فإن الشركة في نقاشات مع الجهات المعنية لإعادة صياغة العقد، وسيعلن عن تفاصيلها فور انتهائه، وأكد رئيس الجمعية حرصه على حفظ حقوق الشركة ومساهميها.

وتساءل أحد المساهمين عن الهدر المالي بسبب كثرة استبدال أجهزة المودم خلال فترة قصيرة؟

أوضح الرئيس التنفيذي للشركة أن مايميز العصر التقني هو تعدد الاختراعات وتجدها باستمرار، وتمثل شبكة الإنترنت جزءاً مهماً من الحياة العصرية، كما أن مايشهده قطاع الاتصالات من تطورات سريعة وقوة تنافسية يستوجب على الشركة توفير خدماتها لعملائها بسرعة وجودة عالية.

كما أكد رئيس الجمعية حرص الشركة على خدمة مصالح مساهميها وعملائها، كما أكد أن الشركة تتعاون بشكل مستمر مع جميع الجهات الرقابية والإشرافية، وملتزمة بجميع الأنظمة واللوائح التي تنظم عملها.

ثم طلب رئيس الجمعية من رئيس لجنة المراجعة قراءة تقرير اللجنة لعام ٢٠١٨م، حيث أوضح رئيس لجنة المراجعة ملخصاً عن أحد أهداف لجنة المراجعة في مساعدة مجلس الإدارة في الوفاء بالتزاماته فيما يتعلق بجودة وكفاية نظام الرقابة الداخلية وتنفيذه بفاعلية، وتقديم أي توصيات لتعزيز النظام وتطويره بما يحقق أغراض الشركة ويحمي مصالح المساهمين كما هو وارد في لائحة عمل لجنة المراجعة المعتمدة من الجمعية العامة بتاريخ ٢٦/٤/٢٠١٧م، وبناءً عليه، فقد قامت اللجنة بمسؤولياتها في هذا الصدد، وأجرت تقييماً مستقلاً ولم يتبين للجنة وجود ملحوظات جوهرية حول كفاية وفعالية نظام الرقابة الداخلية في الشركة.

وقد أعدت اللجنة هذا التقرير للعرض على الجمعية العامة متضمناً أهم ما قامت به من أنشطة وأعمال خلال عام ٢٠١٨م. وذلك التزاماً بلائحة عمل اللجنة المعتمدة ولائحة الحوكمة الصادرة عن هيئة السوق المالية، فقد شملت أعمال وأنشطة اللجنة عدة مهام خلال العام ٢٠١٨م كما يلي:

١. مراقبة أعمال الشركة ودراسة التقارير الصادرة من مقدمي الخدمات التأكيدية والرقابية المختلفة في

الشركة بهدف التأكد من فاعلية وكفاءة أنظمة الرقابة الداخلية.

٢. التحقق من سلامة ونزاهة التقارير المالية ودراسة واعتماد القوائم المالية الربعية والمصادقة على القوائم

المالية السنوية، ومتابعة استكمال تطبيق مشروع التحول من معايير المحاسبة السعودية إلى المعايير الدولية

للتقارير المالية.

٣. دراسة تحديث السياسات المالية والمحاسبية وسياسة المشتريات ومصفوفة الصلاحيات وإبداء الرأي بشأنها في ظل دور اللجنة الرقابي قبل اعتمادها من المجلس.
٤. رفع التوصية بتعيين المراجع الخارجي وتحديد أتعابه للعام المالي ٢٠١٨م، ومناقشة خطة المراجعة والتحقق من استقلالية وموضوعية المراجع الخارجي والتأكد من فاعلية أعمال المراجعة الخارجية، ومناقشة خطاب الإدارة المقدم من المراجع الخارجي وخطط الإدارة التنفيذية لمعالجة الملحوظات الواردة في الخطاب.
٥. دراسة تقارير المراجعة الداخلية ومناقشة الملحوظات الواردة والخطط التصحيحية اللازمة لمعالجة تلك الملحوظات، ومراجعة واعتماد ميثاق عمل المراجعة الداخلية والتأكيد على استقلالية المراجعة الداخلية بما يعزز الموضوعية المرجوة من أعمال المراجعة الداخلية.
٦. دراسة تقارير الالتزام، ومراجعة نتائج تقارير الجهات الرقابية الخارجية، ومراجعة العقود والتعاملات للتأكد من التزام الشركة بالمتطلبات النظامية.
٧. دراسة تقارير إدارة المخاطر، والمراجعة المستمرة لمستوى قبول المخاطر والتحقق من عدم تجاوزها، والتحقق من إجراء الاختبارات الدورية المخصصة بتقييم قدرة الشركة على تحمل المخاطر، وتقديم التوصيات للمجلس حول المسائل المتعلقة بإدارة المخاطر.

ومن جانب آخر، وإشارة إلى مهام لجنة المراجعة المتعلقة بترشيح مراجعي الحسابات للشركة، فقد تم - التزاماً بسياسة المشتريات في الشركة- دعوة سبعة من مكاتب المراجعة للتقدم بعروضهم للمراجعة. وقد اعتذر ثلاثة منهم عن عدم قدرتهم على تقديم عروضهم وذلك بسبب ارتباطهم بعدد من الأعمال الاستشارية مع الشركة، كما لم يتقدم مكتب رابع بعرضه. وبعد مراجعة خبرات المكاتب المتقدمة قررت لجنة المراجعة في اجتماعها بتاريخ ٢٠١٩/٣/٧م، ترشيح كل من:

١. مكتب أرنست يونغ وشركاهم (EY).

٢. شركة الدكتور محمد العمري وشركاه (BDO).

على أن يتم اختيار أحدهما من جمعيتكم الموقرة ليتولى مراجعة حسابات الشركة للعامين الماليين ٢٠١٩م - ٢٠٢٠م وأعمال الفحص ربع السنوية لفترة عامين تبدأ من ٢٠١٩/٤/١م إلى ٢٠٢١/٣/٣١م.

وتوصي اللجنة جمعيتكم الموقرة بتعيين مكتب أرنست يونغ وشركاهم (EY) نظراً لتفوق عرضه من الناحية الفنية ولما يتمتع به المكتب من خبره في أعمال الشركة.

بعد ذلك طلب رئيس الجمعية من المساهمين الحاضرين التصويت على بنود جدول الأعمال، ومن فارزي الأصوات البدء بعملهم، وبعد جمع وفرز بطاقات التصويت، وإظهار نتائج التصويت، وتوقيعها من سكرتير الجمعية، وفارزي الأصوات بحضور مندوب هيئة السوق المالية، طلب رئيس الجمعية من سكرتير الجمعية إعلانها.

وأعلن سكرتير الجمعية النتيجة إن المساهمين الحاضرين بلغ عددهم (٢٦) مساهماً يمثلون (١,٥٤٥,٧٧٤,٠٤٦) صوتاً بالأصالة والوكالة، وعدد المساهمين المصوتين عن بعد بلغ عددهم (١٨٧) مساهماً يمثلون (١٦٠,٧٨٩,٦٧٠) صوتاً من أصل أسهم الشركة البالغ عددها (٢,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ألفي مليون سهم أي بنسبة (٨٥,٣٣)٪. ظهرت نتيجة الفرز على النحو التالي:

م	البند	الموافقة	النسبة
١	التصويت على تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٣١/١٢/٢٠١٨م.	١,٧٠٦,٠٠٢,٤٦٧	٪٩٩,٩٧
٢	التصويت على تقرير مراجع حسابات الشركة للسنة المالية المنتهية في ٣١/١٢/٢٠١٨م.	١,٧٠٥,٩٩٨,٣٠١	٪٩٩,٩٧
٣	التصويت على القوائم المالية الموحدة للشركة للسنة المالية المنتهية في ٣١/١٢/٢٠١٨م.	١,٧٠٥,٩٩٢,٧٨٦	٪٩٩,٩٧
٤	التصويت على تعيين مراجع الحسابات للشركة من بين المرشحين بناء على توصية لجنة المراجعة، وذلك لتقديم خدمات الزكاة والضريبة ولفحص ومراجعة وتدقيق القوائم المالية للربع الثاني والثالث والرابع والسني من العام المالي ٢٠٢٠م، وللربع الأول والثاني والثالث والرابع والسني من العام المالي ٢٠٢٠م والربع الأول لعام ٢٠٢١م وتحديد آتعا به.	١,٥٤٥,٥٤٣,٧٤٢	٪٩٠,٥٧
٥	التصويت على اعتماد سياسة توزيع الأرباح للشركة لثلاثة السنين القادمة بداية من الربع الرابع من عام ٢٠١٨م.	١,٧٠٦,٢٤٣,٤١٩	٪٩٩,٩٨
٦	التصويت على توصية مجلس الإدارة بتوزيعات إضافية لمرة واحدة عن عام ٢٠١٨م بمبلغ مقداره ٤,٠٠٠ مليون ريال سعودي بواقع ٢ ريال سعودي عن كل سهم، وستكون أحقية توزيعات الأرباح للمساهمين المالكين للأسهم المسجلين لدى مركز ايداع الأوراق المالية بنهاية ثاني يوم تداول يلي يوم انعقاد الجمعية العامة للشركة، وسيعلن لاحقاً عن تاريخ التوزيع.	١,٧٠٦,٢٩٧,٤٨٣	٪٩٩,٩٨
٧	التصويت على تعديل المادة رقم (١٦)، الفقرة (ب) من النظام الأساس للشركة، المتعلقة بالسندات والصكوك لتكون: "يجوز للشركة - بقرار من مجلس الإدارة- ووفقاً لنظام السوق المالية والأنظمة واللوائح الأخرى ذات العلاقة، إصدار أي نوع من أنواع أدوات الدين القابلة للتداول سواء بالعملة السعودية أو غيرها، داخل المملكة العربية السعودية أو خارجها، كالسندات والصكوك، سواء أصدرت تلك الأدوات في الوقت نفسه أو من خلال سلسلة من الإصدارات أو من خلال برنامج أو أكثر يضعه مجلس إدارة الشركة من وقت إلى آخر، وكل ذلك في الأوقات وبالمبالغ ووفقاً للشروط التي يقرها مجلس إدارة الشركة، وله حق اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة في ذلك".	١,٧٠٤,٢٢٨,٤٣١	٪٩٩,٨٦
٨	التصويت على تعديل المادة رقم (٢٩)، الفقرة رقم (٢) من النظام الأساس للشركة، المتعلقة بالدعوة لانعقاد الجمعية العامة، لتكون المدة قبل ٢١ يوماً على الأقل.	١,٧٠٦,١٩٥,٦٣٥	٪٩٩,٩٨
٩	التصويت على تعديل المادة رقم (٤٠)، من النظام الأساس للشركة، المتعلقة بإيداع نسخ كافية من تقرير مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية في الشركة، في مركز الشركة الرئيس، تحت تصرف المساهمين، لتكون المدة قبل ٢١ يوماً على الأقل قبل موعد انعقاد الجمعية العامة.	١,٧٠٦,٢٠٠,٠٨١	٪٩٩,٩٨

م	البند	الموافقة	النسبة
١٠	التصويت على تعديل المادة رقم (٤٤)، الفقرة رقم (٢)، من النظام الأساس للشركة، المتعلقة بإيداع نسخ من القوائم المالية للشركة وتقرير عن نشاطها ومركزها المالي عن السنة المنقضية، في مركز الشركة الرئيس، تحت تصرف المساهمين، لتكون المدة قبل ٢١ يوماً على الأقل من موعد انعقاد الجمعية العامة.	١.٧٠٦.١٢٨.٧٧٩	%٩٩.٩٧
١١	التصويت على تعديل سياسة ترشيح أعضاء مجلس الإدارة ومكافآتهم، ومكافآت اللجان المنبثقة، ومكافآت الإدارة التنفيذية.	١.٧٠٥.٨٧٠.٤١٩	%٩٩.٩٦
١٢	التصويت على تعديل لائحة عمل لجنة الترشيحات والمكافآت.	١.٧٠٥.٩٨٦.٩٦٠	%٩٩.٩٧
١٣	التصويت على تعديل لائحة عمل لجنة المراجعة، وعلى مهامها وضوابط عملها، ومكافآت أعضائها البالغة ١٥٠.٠٠٠ ريال سنوياً، لكل عضو، وبدل حضور مبلغ ٥.٠٠٠ ريال عن كل جلسة.	١.٧٠٥.٤٨٢.٨٠٥	%٩٩.٩٤
١٤	التصويت على المكافآت والتعويضات المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة نظير عضويتهم والمضمنة في تقرير مجلس الإدارة للفترة من ١ يناير ٢٠١٨ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨.	١.٧٠٤.١٦٤.٨٢٣	%٩٩.٨٦
١٥	التصويت على قيام الشركة بإنشاء برنامج صكوك دولية وطرح صكوك بموجبه بشكل مباشر أو عن طريق تأسيس منشأة ذات غرض خاص يتم إنشاؤها واستخدامها لإصدار صكوك أولية أو ثانوية في جزء أو عدة أجزاء أو مرحلة أو عدة مراحل، أو من خلال سلسلة من الإصدارات بموجب برنامج الصكوك هذا، بالدولار الأمريكي، بما لا يتجاوز مبلغاً وقدره ٥.٠٠٠ مليون دولار أمريكي، لإجمالي قيمة إصدارات و أجزاء برنامج الصكوك المشار إليه أعلاه في أي وقت من الأوقات، وذلك بالمبالغ والتوقيت والمدد والشروط والتفاصيل الأخرى التي يوافق عليها مجلس الإدارة من حين لآخر، وللمجلس في سبيل ذلك اتخاذ كافة التصرفات والإجراءات اللازمة لتأسيس البرنامج وإصدار الصكوك بموجبه، ومنح المجلس حق تفويض أي أو كل من تلك الصلاحيات لأي شخص أو أشخاص آخرين وإعطائهم حق تفويض الغير.	١.٧٠٤.٣٥٢.٤٤٢	%٩٩.٨٧

ثم ختم رئيس الجمعية الاجتماع بالشكر لله عز وجل على توفيقه، ثم لمساهمي الشركة على حضورهم، وتمنى التوفيق والسداد للجميع.

والله ولي التوفيق

سكرتير الجمعية

د. عمر بن عليان الأيداء

رئيس الجمعية

محمد بن خالد العبدالله الفيصل